

# רصد تطبيق القرار الحكومي رقم 3790 للاستثمار في القدس الشرقية

التقرير ربع السنوي رقم II للعام 2021  
مايو 2021 - تسجيل الأراضي

كتابة: نوعة داغوني

## فهرست

1. استخدام القرار رقم 3790 لتسجيل الأراضي باسم اليهود في القدس الشرقية ..... 3
2. تسوية الأراضي في شرقي القدس ..... 3
3. تم تقديم التماس ضد التسجيل في أم هارون ..... 5
4. الدفع قداما بالتسوية في أم هارون: من دون إبلاغ السكان والجمهور، وفي انتهاك قانون تسوية الأراضي ..... 5
5. نظرة إلى الأمام: قضية أم هارون بوصفها ناقوس خطر ..... 7

ينص القرار الحكومي رقم 3790 لتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والتنمية الاقتصادية في شرق القدس على استثمار ما يقرب من 50 مليون شيكل للترويض لتسوية الأراضي في القدس الشرقية. وقد حدد القرار هدفه بتسوية "ما لا يقل عن 50% من الأراضي في القدس الشرقية حتى نهاية العام 2021، و100% من الأراضي حتى نهاية العام 2025". وتشكل خطوة التسوية المشمولة في قرار الحكومة تغييرا هاما في السياسات: إذ أنها تشكّل تحولا من التجميد طويل الأمد لتسوية الأراضي في القدس الشرقية إلى تحديد أهداف ساعية للتسوية الكاملة. وفي إطار الإجراءات الواردة في هذا القرار، تم تعيين فريق فرعي مخصص لهذا المجال برئاسة مدير عام وزارة العدل. وبحسب وثيقة الوضع السنوية للعام 2019 الصادرة عن وزارة القدس والتراث، فإن من يشارك في هذه اللجنة هم أيضا الوصي العام لأملاك الغائبين، والوصي العام، ووحدة المشاركة العامة.

### I. استخدام القرار رقم 3790 لتسجيل الأراضي باسم اليهود في القدس الشرقية

كشفت متابعة "عير عميم" لتنفيذ فصل تسجيل الأراضي في قرار الحكومة، مؤخرا، أمرا خطيرا. إذ أنه قد صار واضحا لنا في هذه الأيام فقط أنه وفي إطار القرار 3790 الذي يهدف إلى تحقيق رفاهية سكان شرقي القدس، وفي إطار التمويل المخصص لهذا القرار، خلال الشهر الماضي، استكمال عملية تسوية أراضي في حي الشيخ جراح (في أم هارون، القسيمة رقم 30821)، بأسماء يهود كانوا يملكون القسائم قبل سنة 1948. إن أم هارون التي تم تسجيل الأراضي فيها، موجودة في حي الشيخ جراح وفيها نحو 45 عائلة فلسطينية تقطن في نحو 40 مبنى. إن عملية التسجيل، كما تم إجراؤها، تعرض هذه العائلات للخطر الكبير.

### II. تسوية الأراضي في شرقي القدس

نحو 90% من أراضي شرقي القدس لم يخضع بين الأعوام 1948 - 1967، وقد شرعت الأردن في عملية تسوية حقوق الملكية في جزء من القسائم في شرق القدس، ومن ضمنها حي الشيخ جراح. ومع ضم أراضي شرق القدس إلى إسرائيل سنة 1967، تم إلغاء عمليات التسوية الأردنية أو تجميدها من قبلها. ولا اعتبارات سياسية داخلية وخارجية، لم تبادر إسرائيل حتى العام 2018 إلى أي عمل شامل لتسوية الأراضي في الأحياء الفلسطينية في شرقي القدس. وقد كان من ضمن هذه الاعترافات، على ما يبدو، العواقب الدراماتيكية المحتملة لهذه الخطوة على الساحة الدولية.

اتخذت هذه السياسة المتسقة والمدرسة منعطفًا دراماتيكيًا مع نشر القرار الحكومي رقم 3790 الذي حدد أهدافا للتسوية الكاملة لأراضي شرقي القدس حتى نهاية سنة 2025. ومنذ بداية هذه العملية، أعربت "عير عميم" وجهات أخرى عن خشيتها من إساءة استخدام منظومة تسوية الأراضي في إطار القرار رقم 3790 لغرض تسجيل أراض باسم الدولة أو بأسماء يهود يدعون ملكيتها (راجعوا التقرير ربع السنوي الصادر في أيار / مايو 2019). هذا الخطر ملموس بشكل خاص بالنسبة للعائلات التي

هنالك ادعاءات بشأن ملكية يهودية لمنازلها منذ قبل العام 1948 (على أساس قانون الترتيبات القانونية والإدارية)، إلى جانب الخطر الذي يحمله على العائلات التي يمكن تعريف بعض أفرادها بوصفهم "غائبين" بموجب قانون أملاك الغائبين. وهذا الخطر صار ملموسا أكثر مع عضوية الوصي العام، المسؤول عن العقارات بموجب قانون الترتيبات القانونية والإدارية، وعضوية الوصي على أملاك الغائبين، في الطاقم المؤتمن على التسوية الواردة في قرار رقم 3790.

لقد خلقت عملية تأطير إجراءات التسوية، بوصفها جزءا من القرار رقم 3790 انطبعا بأنه وعلى الرغم من المخاوف، فإن الإجراء ككل سيستهدف تحقيق رفاهية السكان الفلسطينيين، الذين سيمكنهم التمتع من الثمار الاقتصادية والتخطيطية للقرار. إلا أن الخيار الذي تكتشف مؤخرا، والقاضي بأن تشمل إجراءات التسوية الأولى قسيمة أم هارون التي تشهد على مدار سنوات طويلة عدة دعاوى إخلاء تمت تغطيتها إعلاميا بشكل مكثف ومعروف ضد السكان الفلسطينيين، باسم الوصي العام، وجهات خاصة، وجمعيات استيطانية، يشير إلى خلاف ذلك.

كما أن تسجيل الأراضي في الشيخ جراح باسم يهود هو أيضا تقويض لواحد من الأهداف المعلنة، والمتمثل في تعزيز تسوية الأراضي في القدس الشرقية: مساعدة حل أزمة السكن الخطيرة في شرقي القدس. اعتبارا من العام 2018، شكّل السكان الفلسطينيون في شرقي القدس تقريبا 40% من سكان المدينة، إلا أن ربع الوحدات السكنية في القدس فقط، كانت موجودة في أحياء فلسطينية. وعلى أساس هذه المعطيات، ومعطيات أخرى، فإننا نقدر أن هنالك حاجة إلى 24,000 وحدة سكنية إضافية من أجل السماح لكل أسرة نووية في القدس الشرقية بالسكنى في شقتها الخاصة.

يتمثل واحد من أكثر العوامل بروزا في هذا الواقع، التمييز الشديد في التخطيط: فبعد مصادرة واسعة النطاق للأراضي الفلسطينية، ابتداء من سنة 1967، تم التخطيط والبناء، في إطار البناء العام، نحو 56,000 وحدة سكنية جديدة يقطن فيها نحو 220,000 إسرائيلي في أراضي شرقي القدس. وفي المقابل، كان التخطيط العام للأحياء الفلسطينية الجديدة، والذي بوشر العمل به منذ العام 1967 لإنشاء أحياء فلسطينية جديدة، مقلصا جدا، وعلى مدار العقدين الماضيين، لم يتم إجراء أي تخطيط من هذا النوع على الإطلاق. وفي العام 2019، ومن ضمن مجمل المخططات الهيكلية المفصلة على نطاق متوسط فما فوق، والتي كانت مخصصة للبناء في القدس، وتم الترويج لها في لجان التخطيط والبناء (سواء أكانت لجان تخطيط لوائية أو محلية)، فإن 7.4% فقط كانت مخصصة للأحياء الفلسطينية.

وعلى الرغم من أن الحديث هنا يدور عن واحدة من أهم الأزمات الرئيسية في شرقي القدس، فإن القرار الحكومي رقم 3790 يفتقر إلى أي إشارة للتخطيط السكني. إن غياب تسجيل الأراضي يشكل أيضا عقبة كبرى في عمليات التخطيط العمراني في الأحياء الفلسطينية في شرقي القدس. بيد أن تطبيق القرار، وبدلا من أن يستجيب لهذه الضائقة، فإنه يفاقم من هذه الأزمة، كما حصل في حي أم هارون في الشيخ جراح، حيث يقوم بتحويل ملكية أراضي واسعة تقطن بها عائلات فلسطينية منذ عشرات السنوات، إلى أيادٍ يهودية.

وبالإضافة إلى إساءة استخدام قرار الحكومة، فإن التسجيل الذي تم اكتشافه في أم هارون قد تم بسرعة استثنائية ومن دون إحاطة السكان الفلسطينيين القاطنين في المكان منذ عشرات الأعوام علما بالأمر. وذلك في تعارض مع قانون التسوية الذي يتطلب إخطار سكان المكان بوصف هذا الإجراء مرتكزا أساسيا في إجراءات التسوية.

### III. تم تقديم التماس ضد التسجيل في أم هارون

عقب هذا الكشف، قدّمت "عير عميم" بتاريخ 21/05/02، بالاشتراك مع جمعية "بمكوم -مخططون من أجل حقوق التخطيط"، وجمعية سكان الشيخ جراح التماسا عاجلاً إلى المحكمة العليا. وقد طالبنا في إطار هذا الالتماس بتجميد استكمال تسوية ملكية الأراضي حتى يتم استيضاح العيوب الكامنة في إجراءات التسوية، وحذف جميع القيود المعيبة المتعلقة بالقسيمة، نتيجة إجراءات التسوية غير السليمة.

وبالتزامن مع الالتماس، قمنا أيضا بتقديم طلب لعقد جلسة استماع عاجلة في الالتماس المقدم في كانون أول / ديسمبر 2020، والمقدم من كل من جمعية سكان الشيخ جراح و "عير عميم"، والتي تركز على أمر الوصي العام بوضع مبادئ توجيهية منظمة لإدارة العقارات التي تقع في إطار ملكيته، ومن ضمنها الكثير من العقارات في الشيخ جراح خصوصا، وشرقي القدس على وجه العموم. وقد كانت عجلة جلسة الاجتماع ضرورية على ضوء المشاركة الواضحة للوصي العام في عملية تسجيل الأراضي، حيث كان عضوا في فريق تخطيط وتسجيل الأراضي بموجب القرار رقم 3790.

ويشير ردّ الدولة على الالتماس الجديد بشأن مسألة التسجيل في الشيخ جراح إلى أنه بتاريخ 20/04/2021، أي حتى قبل تقديم الالتماس، قد تم استكمال عملية التسجيل بجميع مراحلها، في جميع قسائم الكتلة. ولا زلنا نواصل حتى الآن استيضاح الالتماس في المحكمة.

### IV. الدفع قديما بالتسوية في أم هارون: من دون إبلاغ السكان والجمهور، وفي انتهاك قانون تسوية الأراضي

بناء على وثيقة الحالة الصادرة عن وزارة القدس والتراث لسنة 2019 في شهر تشرين أول / أكتوبر من ذلك العام، فإن القسيمة رقم 30821 في منطقة أم هارون تعد جزءا من قائمة محدودة من "القسائم التجريبية"، والتي تشكل الخطوات الأولى في عملية التسوية الشاملة في أراضي شرقي القدس. وتظهر إلى جانب هذه القسيمة في القائمة، قسائم تمت الإشارة إليها بوصفها ينبغي معالجة وضعها، وتقع في كل من صور باهر، بيت صفافا، عطروت، وبيت حنينا. وبناء على المعلومات التي تم نشرها، فإن بداية جمع المعلومات المتعلقة بهذه القسيمة قد تم تحديدها لشهر آذار / مارس 2020. ويشير ترقيم القسيمة في المستند إلى قسيمة تسجيل جديدة لا تظهر على خرائط المدينة، وهذا يجعل من الصعب بمكان تحديد القسائم ذات الصلة. كما أشار التقدير الصادر عن وزارة القدس والتراث إلى مصاعب كبرى تترافق مع عملية تسوية الأراضي، وعلى رأسها معارضة السكان الذين يخشون، كما أشرنا سابقا، من إساءة استخدام المنظومة.

هذا، وقد أشارت وثيقة الحالة الصادرة عن وزارة القدس والتراث فيما يتعلق بتنفيذ قرار الحكومة رقم 3790 للعام 2020 والتي نشرت في آذار / مارس 2021، إلى التقدم الذي تم إحرازه في عملية التسجيل وفي تحضير البنى التحتية للأمر. وبناء على الوثيقة، فإن هنالك تقدّم في إجراءات التسوية في القسائم التجريبية المشار إليها سابقاً، على الرغم من أزمة كورونا والعوائق التي نجمت عنها. ولكن الوثيقة، في الوقت الذي تفصّل فيه التقدم الذي أحرزته القسائم التجريبية في كل من التلة الفرنسية، وصور باهر وبيت حنينا، تغيب عنها أية إشارة للتسوية في الشيخ جراح، ورغم أنه قد اتضح في هذه الأيام، كما أسلفنا، أن هذه القسيمة هي القسيمة التي بلغت فيها عملية التسجيل، مراحلها الأكثر تطوراً.

إلى ذلك، أوردت وثيقة الحالة الصادرة في آذار / مارس 2021 أنه يتم بذل جهود لترسيخ التعاون مع السكان وكسب ثقتهم: تحويل لوحات الحقوق الأردنية المتواجدة في دائرة التسوية، بحيث يتم تحويلها إلى نسخ مقروءة ومتوفرة بالعبرية، بحيث يمكن للسكان أن يستخدموها أمام الجهات المهنية في كل من البلدية والحكومة؛ إلى جانب كتابة مستند توضيحي باللغة العربية بشأن إجراءات التسوية والمستندات المطلوبة لإثبات ملكية الأراضي. لكن هذه الخطوات جميعاً لم توضع حيز التنفيذ في عملية التسوية في القسيمة رقم 30821 في الشيخ جراح.

واعتباراً من آب / أغسطس 2019، وهي المرحلة التي بُدئ فيها بتنفيذ عملية التسوية، بناء على الوثيقة الصادرة عن وزارة القدس والتراث، ووصولاً إلى استكمال عملية التسوية، لم يتم إصدار أية منشورات بشأن حي أم هارون. ولم يجر تعليق إعلانات، ولم يتم إجراء زيارات من جانب مسؤول التسوية في الحي، ولم يتم إجراء أية استفسارات قبالة المنازل أو الإدارة المجتمعية، وهي تدابير متوقّعة في مثل هذه الحالات. كما أن الاستيضاحات التي تمت في مكتب مسؤول التسوية أو في وزارة الداخلية لم تسفر عن أية معلومات حول هذا الشأن.

إلى جانب ذلك، كانت الجهات المشاركة في تطبيق البند الوارد في القرار الحكومي على علم بالتعقيدات الشديدة الكامنة في الإجراء، وبالمخاطر التي ينطوي عليها. وفي اجتماع اللجنة الدائمة لتنفيذ قرار الحكومة رقم 3790 من أجل تليخيص عملها للعام 2020<sup>1</sup> تمت مناقشة المخاطر التي يتعرض لها السكان في عملية التسوية. فعلى سبيل المثال، ورد في جلسة الاستماع أنه في حالة تقديم المستندات التي لن تتم الموافقة عليها كجزء من عملية إثبات الملكية، فإن السكان قد يخاطرون بفقدان ملكيتهم على القسيمة. وبناء على تليخيص اجتماع اللجنة، فإن الجهات التنفيذية في هذه المجال قد قامت، حتّى، بالاعتراف بالحاجة إلى تغيير السياسات المعمول بها من أجل تقليص المخاطر التي تعترض سكان شرقي القدس في إطار عملية التسوية.

يبدو أنه وعلى الرغم من إدراك الحساسيات التي ينطوي عليها هذا لإجراء، فإنه لم يُكتفَ فحسب بعدم اتخاذ احتياطات، بل ويبدو أنه قد تم القيام بعملية تسجيل خاطفة في الشيخ جراح. وقد تشكّل انطباع مضر عن تقارير وزارة القدس والتراث، إلى جانب الانطباع المتشكل عن سلوكيات مسؤول التسوية، مفاده أنه لم يحدث تقدّم في التسجيل في الشيخ جراح، في حين أنه قد وصل في واقع الأمر، إلى مراحلها النهائية.

<sup>1</sup> اجتماع اللجنة الدائمة: القرار رقم 3790، تليخيص نشاطات سنة 2020، عقدت الجلسة بتاريخ 3/3/2021.

كما جاء في الائتماس: "لقد تقدّمت عملية التسوية وتم استكمالها، أو تم تقريبا استكمالها تماما، في الوقت الذي كان فيه السكان الفلسطينيون القاطنون في الحي و / أو من يملكون حقوقا في العقارات الموجودة فيه، لم يعرفوا، ولم يكن بإمكانهم أن يعرفوا، أمرا عن هذه العملية. كما أنهم لم يعرفوا بأنهم مطالبون بتقديم مذكرات ادعاء، ولم يعرفوا في الأصل معنى عدم تقديم مثل هذه المذكرات، وخصوصا ما يتعلق بمخاطر فقدان حقوقهم في الأراضي." إن مثل هذه الطريقة في العمل تقوّض جوهر عملية التسوية. إن أهمية إعلام الجمهور بشأن عملية التسوية تنعكس بشكل واضح في قانون تسوية الأراضي، وهو قانون يركز كليا على معرفة الجمهور بوجود إجراء التسوية، والذي يعدّ، بطبيعته، إجراء علنيا.

## V. نظرة إلى الأمام: قضية أم هارون بوصفها ناقوس خطر

إن إخفاء المعلومات المتعلقة بالتقدّم الحاصل في عملية تسجيل أراضي أم هارون تقاوم من الخشبية من حدوث مثل هذه العمليات في مناطق أخرى من القدس الشرقية.

ووفقا للمعطيات التي توصلنا إليها، فقد تم أيضا استكمال التسجيل في الكتلة رقم 314.84 الواقعة في جبل الزيتون، من دون أن يتم الإبلاغ عن ذلك في إطار منشورات القرار رقم 3790. كما أن التقارير الواردة في وثيقة الحالة للعام 2020 تنطوي على مؤشرات مثيرة للقلق.

وهكذا، ومن ضمن "القوائم التي تم تحديدها" (أي القوائم التي يوجد بشأنها تحديد واضح للقيم للمالك / للمدعين المسجلين من خلال رقم الهوية أو رقم جواز السفر) في كل من بيت حنينا وشعفاط، وهي المناطق المتربعة على رأس سلم أولويات التقدم باتجاه التسوية- توجد قوائم مملوكة ليهود، وأخرى تابعة لملكية جهات مؤسسية أو وقعت تحت طائل المصادرة الكاملة أو الجزئية.

كما ورد من هنالك بأن دائرة التسوية تتوجه بشكل نشط إلى جهات أخرى تعدي ملكية الأراضي في شرقي القدس لغرض الشروع في إجراءات تسوية. وعلى الرغم من عدم تحديد هوية هذه الجهات، فقد وردت بالنص الإشارة إليها بأن "من ضمنها هيئات حكومية". وفي ظل غياب التفاصيل، تتصاعد الخشبية من أن يكون من ضمن هذه الهيئات أي من الوصي على أملاك الغائبين أو الوصي العام أو أية هيئات أخرى تنوب عن الدولة، والتي من شأنها أن تشكل تهديدا لملكية سكان القدس الشرقية لعقاراتهم وأراضيهم.

كما تشارك سلطة أراضي إسرائيل في عمليات التسوية، في قوائم أراضي متواجدة في حي المصراة اليهودي (30053 و30054) ومنطقة جفعات همتوس / الطالبية (30995 و30996) والمنطقة الشمالية من عطروت (31254 و 31255). وهكذا، وفي ظل قرار حكومي يهدف إلى التطوير الاجتماعي-الاقتصادي في شرقي القدس، وفي إطار ميزانياته، يتم الدفع قدما باتجاه تسوية مناطق سكنية يهودية أو تلك المخصصة للبناء أو الاستيطان اليهودي، في شرقي القدس.

وحتى اللحظة، وبناء على محادثتنا مع جهات في مجال التخطيط وجهات مجتمعية في قسم من المناطق التي يتم فيها الترويج للتسوية، يتضح بأن المعلومات المقدمة للسكان وإلى الجهات المهنية، إما أنها جزئية أو أنها مغيبة تماما.

إن ما تمّ استخلاصه من مخاوف شديدة فيما يتعلق بإجراءات التسوية، سواء في أوساط سكان شرقي القدس من الفلسطينيين أو في أوساط المنظمات العاملة لحماية حقوق السكان، قد تكشّف في حالة أم هارون بوصفه أمرا مثيرا جدا للقلق. إذ أن الجهات المؤتمنة على تطبيق القرار رقم 3790 مطالبة بأن توضح بشكل مفصّل ظروف استخدامها لهذه المنصة (التي قيل ظاهريا بأنها مخصصة من أجل تحقيق رفاهية سكان شرقي القدس) بشكل خطير، لغرض إلحاق المزيد من الضرر بهم.

**عير عميم** هي جمعية إسرائيلية لا حزبية تتعامل مع تعقيدات الحياة في القدس في سياق الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. وتعمل الجمعية من أجل تحقيق الاستقرار والمساواة والمستقبل السياسي المتفق عليه في القدس



noa@ir-amim.org.il | www.ir-amim.org.il

טלפון 02-6579626 | פקס 02-6233696

تتقدم "عير عميم" بالشكر من المنظمات، والدول، والأشخاص الذين يقدمون الدعم لنشاطها من أجل مستقبل متفق عليه ومنصف للقدس. إن مصدر غالبية التمويل يأتي من كيانات سياسية أجنبية، تظهر تفاصيلها على موقع الانترنت الخاص بمسجل الجمعيات. لدعم "عير عميم" [اضغطوا هنا](#).

**معًا - نقابة عمالية** منظمة عمالية عامة تجمع العمال في إسرائيل. إلى هي منظمة عمالية عامة توحد العمال في إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، توحد المنظمة العمال الفلسطينيين العاملين لدى أرباب عمل إسرائيليين في المناطق الصناعية الواقعة في أراضي المستوطنات. وتدير المنظمة على مدار العشرين عامًا الماضية فرعًا في القدس الشرقية لمساعدة السكان على الحصول على كامل حقوقهم الاجتماعية، وتعمل من أجل تعزيز التوظيف العادل للنساء.



معًا - نقابة عمالية [ج.م.]  
מען - ארגון עובדים [ע"ר]  
MA'AN-WORKERS ASSOCIATION [R.A]



تم إصدار هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي.

تقع المسؤولية الحصرية عن هذا المنشور على يد "عير عميم" و "معًا - نقابة عمالية"، ولا ينبغي تفسيرها بأنها تعكس بالضرورة موقف الاتحاد الأوروبي. .